

الحسابات القومية في الكويت ودول الخليج العربى

د. محمد بن عبد الله بن محمد

ان تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما لا يمكن ان تقوم الا عن طريق التخطيط العلمى السليم لجميع الامكانات المتاحة واستغلالها بأقصى كفاية ممكنة . ان التخطيط العلمى السليم يمثل الطريق أمام التقدم والنمو الاقتصادى اذ يساعد هذا التخطيط العلمى على تجنب المفاجآت والثغرات التى تنجم عن الارتجال ويترتب عليها سوء استغلال الموارد والطاقات وعدم امكان مواجهة الاحتياجات ، او بمعنى اخر يقضى التخطيط العلمى على الاسراف بكافة صوره : سواء فى الانفاق او فى الانتاج ، بسبب الضياع فى الوقت والموارد والالات وغيرها من عوامل الانتاج ، او فى المجال الوظيفى والادارى .

ان تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التخطيط العلمى السليم تتطلب توافر العديد من المعلومات والمؤشرات التى تساعد المخطط الاقتصادى والاجتماعى على وضع الخطط المرنة التى يمكن عن طريقها تحقيق نمو متوازن لجميع القطاعات ، وتجنب الاقتصاد القومى الهزات الاقتصادية غير المتوقعة .

• يعمل استاذ نظم الرقابة والحاسبة بجامعة الكويت والبنوى بامريكا .

— ويعمل ايضا كمحاسب قانونى بالولايات المتحدة الامريكية ومحلل مالى قانونى بالولايات المتحدة الامريكية ومستشار مالى ومحاسبى لعدد من الشركات العالمية .

— حصل على دكتوراه الفلسفة مع مرتبة الشرف الاولى من جامعة ميزورى وزمالة مجمع المحاسبين القانونيين الامريكى وكذلك على عدة درجات ماجستير من بلجيكا وفرنسا وامريكا .

• له عشرات البحوث والمنشورات باللغة الانكليزية والفرنسية والعربية اضافة الى كتاب منشور باللغة الانكليزية وكتاب منشور باللغة العربية .

ان المعلومات والمؤشرات اللازمة لعملية التخطيط العلمي السليم ولعمليات المتابعة التصحيحية للخطة الموضوعية تقوم بالدرجة الاولى على تكامل بيانات واحصاءات الحسابات القومية . ان تكامل بيانات واحصاءات الحسابات القومية يضمن الوصول الى القرارات الاستثمارية المثلى التي تستند الى تحليل المعاملات بين كل صناعة او قطاع وكل الصناعات او القطاعات الاخرى بما في ذلك القطاع الخارجي كقطاع مستقل ، ان مثل هذا التجميع للبيانات يوضح التدفق الكلي للسلع والخدمات في الاقتصاد القومي بما في ذلك الصادرات والواردات ، كما يساعد في معرفة الدرجة التي يجب ان يساهم بها كل قطاع في انتاج السلع والخدمات للوصول الى الزيادة المستهدفة في الطلب النهائي لاي قطاع او الاقتصاد القومي ككل . بالاضافة الى امكان استخدام اسلوب التحليل الداخلي لكل قطاع لمعرفة احتياجاته من رأس المال الذي يجب ان يكون متاحا لعمليات هذا القطاع . ان استخدام هذين التحليلين يساعد في معرفة كمية ونوعية تكوين رأس المال اللازم لتحقيق اهداف الخطة .

ان دراسة وتحليل بيانات واحصاءات الحسابات القومية في دولة الكويت وبقية دول الخليج تدل على انها تعاني من بعض القصور وعدم كفاية البيانات مع عدم تجانسها ، الامر الذي يصعب معه تقدير واستخدام مؤشرات النمو الحقيقي للاقتصاد القومي بصفة عامة ، وللقطاعات غير النفطية بصفة خاصة . ذلك اضافة الى تأثيرها السلبي على قرارات المخطط الاقتصادي والاجتماعي . ان هذا القصور وعدم تكامل بيانات واحصاءات الحسابات القومية في دولة الكويت وبقية دول الخليج يمكن ان يفسر تكرارا الهزات الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصاديات المنطقة وبخاصة في فترة السبعينات ★ .

وهو يعود ، في رأينا ، الى عدة عوامل متداخلة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

- ١ — حداثة استخدام الحسابات القومية في هذه الدول .
- ٢ — عدم استخدام الاساليب الحديثة في تجميع وتحليل بيانات الحسابات القومية .
- ٣ — عدم تجانس بيانات القطاعات المكونة للاقتصاد القومي .
- ٤ — الاسباب الفنية التي تتصل بطبيعة وتحليل وتفسير الحسابات القومية .

★ راجع التقارير الاقتصادية للبنك المركزي الكويتي وكذلك التقارير الاقتصادية لمؤسسات النقد المركزية في الدول الخليجية .

- ٥ - الاسباب الفنية التي تتصل بطبيعة البيانات المحاسبية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي .
- ٦ - قلة او انعدام الخبرات المدربة تدريباً عملياً متعمقاً في مجال الحسابات القومية .
- ٧ - طبيعة اقتصاديات المنطقة واعتمادها بالدرجة الاولى على النفط كمصدر رئيسي لليرادات .
- ٨ - ضعف الهياكل الانتاجية في دول المنطقة واعتمادها الكلي على استيراد السلع وبعض الخدمات مع انخفاض المستوى التكنولوجي .
- ٩ - تاثر القرارات الاقتصادية للمنطقة ببعض المتغيرات العالمية التي لا يمكن وضعها تحت الرقابة او الحد من تأثيرها .
- ١٠ - عدم وضوح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ١١ - ضعف متابعة التخطيط القطاعي لبعض القطاعات الرئيسية .
- ١٢ - ضعف كفاية الجهاز الحكومي مع تداخل السلطات والمسئوليات .

ان العلاقة بين التخطيط العلمي السليم وبين بيانات واحصاءات الحسابات القومية تعتبر علاقة متداخلة ومتراصة لما لهما من تاثير مباشر على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة . ونظرا لقلة الكتابات حول هذا الموضوع بطريقة علمية تتفق مع الاعتبارات البيئية للدول الخليجية فان هذا البحث سيتعرض لموضوع الحسابات القومية على مستويات ثلاثة الاول منها سيستعرض التطور الفكري والعملي للحسابات القومية وذلك للتعرف على اطارها العلمي ، والثاني منها سيناقش الاعتبارات الفنية التي تؤثر على سلامة بيانات واحصاءات الحسابات القومية مع التعرض للعيوب الفنية التي تتصف بها مصادر هذه البيانات ، اما المستوى الثالث فانه سيعرض لبعض الاثراحتات التي يمكن ان تقضي على او تقلل بقدر الامكان من قصور وعدم كفاية بيانات واحصاءات الحسابات القومية بما يتفق مع المحددات البيئية لدولة الكويت وبقية الدول الخليجية .

مصطلحات الحسابات القومية

هناك عدة مسميات بديلة لاصطلاح الحسابات القومية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المحاسبة القومية ، المحاسبة الاقتصادية والاجتماعية ، محاسبة الدخل القومي ، المحاسبة الاجتماعية ، المحاسبة الكلية او التجميعية ، ومحاسبة الاقتصاد القومي (١) . ومما هو جدير بالذكر ان مصطلح المحاسبة

الاجتماعية قد لاقى قبولا في الدول الغربية بعد استخدامه لأول مرة بواسطة الاقتصادي HICKS (٢) ، ويرجع ذلك — في رأينا — للجاذبية التأثيرية لهذا التعبير على الجمهور بصفة عامة .

ويجب الاشارة في هذا المقام الى ان هناك شبه اتفاق عام بين غالبية المهتمين بهذا الموضوع مفاده ان كل المسميات السابقة عدا مصطلح المحاسبة القومية ، او كما يطلق عليها في المنطقة العربية الحسابات القومية ، تعتبر مضللة وغير معبرة بدرجة كافية لاحتواء مداخل التحليل المتاحة للثروة القومية والدخل القومي (٣) .

التطور الفكري والعملي للحسابات القومية

يمكن تتبع مفهوم الفكرة الاساسية التي تقوم عليها اجراءات الحسابات القومية الى نهاية القرن السابع عشر عندما قام Sir William Petty في انجلترا بوضع اول مفهوم واضح حول استخدام بيانات الدخل القومي كأداة تحليلية لتوجيه السياسة الاقتصادية (٤) . ان مجهودات Petty في هذا المجال كانت تهدف الى بيان تأثير الثورة الصناعية والحروب الخارجية للجيش البريطاني على المقدرة الاقتصادية والعسكرية لانجلترا (٥) .

كما ان هذه المجهودات كانت تتوافق زمنيا مع مجهودات Vauban في فرنسا والذي كان يهدف الى استخدام بيانات الدخل القومي كأداة لاصلاح النظام الضريبي الفرنسي (٦) . و في عام ١٧٥٨ قام الفرنسي Quesnay بتطوير الافكار والاجراءات المتاحة عن بيانات الدخل القومي بأن صمم ما يعرف باسم الجداول الاقتصادية Tableau - Economique وذلك لتقدير قيم الناتج الكلي للاقتصاد القومي (٧) .

أما بالنسبة لمساهمة الولايات المتحدة الامريكية فانها لم تكن اقل او اكثر حظا من انجلترا وفرنسا حيث نشر اول تقدير للدخل القومي في عام ١٨٤٣ بواسطة George Tucker ثم توقفت الجهود عند حدود هذا العمل حتى عام ١٨٩٦ عندما قام Charles Spahr بنشر تقديراته للدخل القومي الأمريكي عن هذه السنة (٨) .

وبالرغم من بساطة الاجراءات التي قامت على اساسها تقديرات الدخل القومي حينذاك ، الا انها كانت مرجعا اساسيا وحافزا مشجعا لعدد من الدول الاخرى لبذل جهودها لتقدير دخلها القومي ، وظهرت خلال القرن التاسع عشر تقديرات للدخل القومي في كل من النمسا ، روسيا ، سويسرا ، اليونان ، ايطاليا ، والهند .

ان مجهود الرواد الاوائل كان في حقيقة الامر مدخلا رئيسيا للخطوات الفعالة التي ساهمت في تطوير اجراءات الحسابات القومية بالصورة المعروفة لنا في الوقت الحاضر . ان التطوير الفعلي والعملي للحسابات القومية يرتبط ارتباطا وثيقا بالحرب العالمية الثانية ، حيث قامت كل من انجلترا والولايات المتحدة الامريكية بمجهودات متعاطمة في هذا المجال ، وترتب على ذلك ان نشر اول تجميع متكامل للدخل القومي في انجلترا سنة ١٩٤١ ، وقد عرف هذا التجميع بين الخبراء والمهتمين باسم الورقة البيضاء WHITE PAPER ومما هو جدير بالذكر ان تعبيرى (**الدخل القومي**) (**والنفقات**) قد استخدمها في هذه الورقة للمرة الاولى تأكيدا لبدء التوازن الذي تقوم عليه اجراءات الحسابات القومية حاليا(٩) .

ونظرا لاختلاف الاجراءات بين الدول الرائدة فقد اجتمع خبراء الحسابات القومية في سنة ١٩٤٤ ، ممثلين كل من انجلترا وكندا والولايات المتحدة ، بهدف وضع اجراءات موحدة يتفق عليها لتقدير الدخل القومي . وقد كان الاتفاق الذي تم التوصل اليه هو في حقيقة الامر الاساس الذي يقوم عليه الاطار العملي للحسابات القومية بفهمها الحديث . وقد قامت الولايات المتحدة الامريكية بنشر نتائج اعمال هذا الاجتماع في عام ١٩٤٧(١٠) .

ان نشر نتائج اعمال الاجتماع الخاص بتوحيد اجراءات تقدير الدخل القومي قد لعب دورا فعالا في انتشار استخدام الحسابات القومية على المستوى العالمي ، فقد قامت كثير من الدول بتجميع وتحليل بيانات الدخل القومي واصبحت هذه البيانات تمثل الاداة الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات في رسم خططها المالية FISCAL POLICIES ووضع خطط التنمية اللازمة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها .

ولا يفوتنا ان نذكر في هذا المقام دور هيئة الامم المتحدة في سرعة انتشار استخدام الحسابات القومية حيث قامت هذه الهيئة بتحديد نصيب كل دولة من التكاليف الخاصة بها على اساس نسبة معينة من دخلها القومي ، ذلك اضافة الى قيامها بانشاء وكالة خاصة بالحسابات القومية لمساعدة الدول الاعضاء عند استخدام هذه الاداة لاغراض التخطيط والتنمية (١١) .

الاطار العلمي للحسابات القومية

ان تطور الحسابات القومية على المستوى النظري والتطبيقي كان ومازال الى حد كبير — يقع على عاتق الباحثين الاقتصاديين دون مساهمة فعالة من

جانب المحاسبين ، ويرجع ذلك بصفة عامة الى الحدود التقليدية والى التطور التاريخي لوظائف علم المحاسبة . تلك الحدود والوظائف التي تبلورت في اجراءات اثبات العمليات المالية لوحداث النشاط وفي قواعد اعداد القوائم المالية في نهاية فترات دورية لبيان مركزها المالي ونتيجة اعمالها . ذلك اضافة الى اختلاف هذه الاجراءات والقواعد تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم نشاط الوحدات العاملة في بلد معين .

ان مقومات تطور الحسابات القومية حدثت بالبعض الى الاعتقاد — خلافا لحقيقة الامر — بان الاطار العلمي للحسابات القومية يمثل جزءا من النظرية الاقتصادية ولا علاقة له بعلم المحاسبة . ان دراسة الجوانب الفنية للحسابات القومية تدل بما لا يدع مجالا للشك بأنها امتداد طبيعي لنطاق علم المحاسبة ، وقد اشارت الى هذه الحقيقة جمعية المحاسبة الامريكية American Accounting Association في دراسة لها عن الحسابات القومية ، جاء فيها « ان المحاسبة القومية تمثل امتدادا طبيعيا لعلم المحاسبة . ان هذا الامتداد لن يؤثر على الاهداف والوظائف التقليدية المتعارف عليها ولكنه سيؤدي الى اتساع نطاق اجراءات وادوات المحاسبة بطريقة تسمح بدراسة السلوك الانساني باسلوب اكثر فاعلية » (١٢)

ان العلاقة المتداخلة بين بيانات واحصاءات الحسابات القومية وبيانات واجراءات وادوات علم المحاسبة لم تتأكد فقط من جانب المحاسبين وهيئاتهم المهنية ولكن عمل على تأكيدها كذلك الباحثون الاقتصاديون انفسهم حيث انهم يعتبرون المحاسبة اداة اساسية للتحليل الاقتصادي فضلا عن كونها تمثل اساسا سليما يمكن ان يقوم عليه الاطار العلمي للحسابات القومية (١٣) . وقد جاءت دراسات الاقتصادي Schumpeter تأييدا لهذا الواقع حيث أظهرت هذه الدراسات مدى ملائمة بيانات واجراءات وادوات علم المحاسبة على تحديد الاطار العلمي والتطبيقي للحسابات القومية (١٤) .

ان وظيفة المحاسبة كأداة للتحليل الاقتصادي وما يستتبع ذلك من اتساع لنطاق استخدام بياناتها في خدمة اغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن تتبعها الى نهاية العشرينات من هذا القرن حيث اشار D R Scott في دراساته الى الدور المتطور لوظيفة المحاسبة ليس بوصفها اداة لخدمة ادارة المشاريع التجارية فقط ولكن بوصفها المؤشر الرئيسي الذي يمكن استخدامه في التوفيق بين المصالح الاقتصادية المتضاربة (١٥) .

ان المحاسبة القومية تمثل في حقيقة الامر اطارا تجميعيا لكافة بيانات الأنشطة الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة في مجتمع معين . او بمعنى آخر يمكن القول بأن بيانات واحصاءات الحسابات القومية عبارة عن تجميع لبيانات اداء وحدات النشاط المختلفة داخل هذا المجتمع . وعلى الرغم من اعتماد بيانات واحصاءات الحسابات القومية على البيانات المحاسبية لوحدات النشاط فإن المفاهيم التي تحكم بيانات واحصاءات الحسابات القومية تتناقض مع المفاهيم التي تحكم بيانات وحدات النشاط المنتجة (١٦) .

ان التناقض بين طبيعة بيانات واحصاءات الحسابات القومية وبين طبيعة البيانات المحاسبية لوحدات النشاط المنتجة يرجع في حقيقة الامر الى اختلاف التفسيرات التي تحكم مفاهيم القيمة ، والدخل ، والوحدة المحاسبية ، والاتساق في كل من فرعي المعرفة . ويمكن تلخيص هذا الاختلاف واسباب التناقض في ظل التفسيرات التالية :

مفهوم القيمة

Concept of Value

ان طبيعة بيانات واحصاءات الحسابات القومية تقوم بصفة عامة على مفهوم القيمة الحقيقية وعلى أساس الاسعار الجارية (١٧) . بينما تقوم طبيعة البيانات المحاسبية لوحدات النشاط على مفهوم قيمة النقود وعلى أساس الاسعار التاريخية . ان عدم ملائمة المفهوم الذي تقوم عليه البيانات المحاسبية لوحدات النشاط لاجراض واهداف الحسابات القومية حقيقة يتفق عليها كل من جبهة المحاسبين والاقتصاديين نظرا للتأثير السلبي لهذه البيانات ليس فقط على مستوى الحسابات القومية ولكن على مستوى وحدات النشاط نفسها (١٨) .

ولتلافي العيوب التي يقوم عليها مفهوم البيانات المحاسبية لوحدات النشاط قام العديد من باحثي المحاسبة بدراسات مختلفة بهدف معالجة هذه العيوب أو التقليل من آثارها السلبية ، وفي رأينا ، ان أكثر الدراسات واقعية في هذا الشأن هي الدراسة التي قامت بها جمعية المحاسبة الأمريكية في منشورها المعروف باسم (A Statement of Basic Accounting Theory) والتي اقترحت عرض بيانات وحدات النشاط في القوائم المالية على أساس الاسعار الجارية وكذلك على أساس الاسعار التاريخية (١٩) .

مفهوم الدخل Concept of Income

من المتفق عليه ان الدخل يتحدد على أساس مفهوم التدفق خلال فترة زمنية معينة . ان المشكلة الرئيسية في هذا الشأن تنتج من عدم الاتفاق على مكونات الدخل دون التدفق في حد ذاته . ان الاختلاف حول مفهوم الدخل الذي تقوم عليه بيانات واحصاءات الحسابات القومية وبين مفهوم الدخل الذي تقوم عليه البيانات المحاسبية لوحدات النشاط يعود بالدرجة الاولى للاختلاف حول معنى القيمة ، والصروفات ، ومبدأ التحقق ، والمتنعين بالدخل (٢٠) .

وطبقا لاجراءات الحسابات القومية فإن بياناتها واحصاءاتها تقوم على قياس المدخلات والمخرجات على أساس الاسعار الجارية وتعتبر القيمة المضافة لكافة المدخلات الوسيطة دخلا بغض النظر عن المستفيدين وعن تحديد نقطة التحقق ، بينما نجد في الجانب الآخر ان البيانات المحاسبية لوحدات النشاط تقوم على قياس المدخلات على أساس الاسعار التاريخية في حين تقاس المخرجات التي تم بيعها للغير على أساس الاسعار الجارية وان لم يتم بيعها فأنها تقاس على أساس الاسعار التاريخية للمدخلات ، كما لا يعتبر دخلا أى تدفق الا اذا تحقق طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، ذلك اضافة الى تجاهل تكاليف رأس المال (٢١) .

مفهوم الوحدة المحاسبية Concept of Entity

ان مفهوم الوحدة المحاسبية في ظل وحدات النشاط يتحدد بمشروع معين أو مؤسسة معينة ، بينما يتحدد مفهوم الوحدة المحاسبية في ظل الحسابات القومية بشكل اشمل حيث يغطي الاقتصاد القومي برمته . والمشكلة الرئيسية في اختلاف مفهوم الوحدة المحاسبية في هذا الصدد تعود غالبا الى احتساب العنصر الواحد اكثر من مرة واحدة (مشكلة تكرار القيم) عند اعداد الحسابات القومية ، وكذلك عدم شمول قوائم الاداء لوحدات النشاط لبعض العناصر التي تمثل نشاطا منتجا من وجهة نظر الاقتصاد القومي .

ان هذا الاختلاف في تحديد مفهوم الوحدة المحاسبية في ظل وحدات النشاط وفي ظل الحسابات القومية اظهر الحاجة لاستخدام اداة خاصة عند اعداد الحسابات القومية تعرف باسم « تحليل المدخلات والمخرجات » والتي تقوم على التقدير الاحصائي للبيانات وعلى معامل الارتباط وذلك لتقدير قيم العناصر التي

لا تتضمنها تقارير الاداء في وحدات النشاط ، وكذلك لاستبعاد قيم العناصر المكررة من منظور الاقتصاد القومي (٢٢) .

مفهوم الاتساق ووحدة المبادئ

Uniformity and Consistency Concept

تقوم اجراءات اعداد الحسابات القومية على مجموعة من القواعد تتميز بدرجة اعلى من الاتساق ووحدة المبادئ المستخدمة عنها في ظل اجراءات المحاسبة المستخدمة في وحدات النشاط . ان قواعد واجراءات اعداد الحسابات القومية يتم استخدامها بطريقة متسقة مع استمرارية اتباعها من فترة الى اخرى ، بل يمكننا ان نضيف الى ذلك ان نفس الاجراءات والقواعد تتميز بقبول عالمي من جانب جميع الدول التي تقوم باعداد بيانات واحصاءات الحسابات القومية ، ويمكن تفسير ذلك بالقول ان القواعد التي تحكم اعدادها ترتبط ارتباطا وثيقا باعتبارات النظرية الاقتصادية .

وفي الجانب الآخر نجد ان اجراءات وقواعد المحاسبة المستخدمة في وحدات النشاط وفي اعداد تقارير الاداء عنها تختلف من مجتمع الى آخر وذلك تبعاً للمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم هذا المجتمع ، فضلا عن تأثر هذه الاجراءات والقواعد بطروف النشاط التجاري والمتطلبات القانونية التي تحكم هذا النشاط .

الاعتبارات البيئية للحسابات القومية

ان دراسة نظم الحسابات القومية في دولة الكويت وبقية دول الخليج تبين بوضوح جلي تشابه اطارها العام من الناحية الشكلية — مع الفارق في تكامل حدودها ، وفي تفاصيل تصنيفاتها وتبويبها ، وفي سلامة مصادر بياناتها ودقة بياناتها واحصاءاتها ، وفي تطبيق اجراءاتها ، وفي كمية ونوعية مؤشراتنا ، وفي جدوى ونطاق استخدامها ودورية اصدارها — مع ما يجري عليه العمل في الولايات المتحدة الامريكية ومع الاطار الاسترشادي الصادر عن هيئة الامم المتحدة (٢٣) . ان هذا التشابه الشكلي والاختلاف الواقعي لا يعني البتة تقارب مصادر الناتج القومي في الولايات المتحدة الامريكية مع مصادر الناتج القومي في دولة الكويت وبقية دول الخليج .

ان مصادر الناتج القومي في دولة الكويت وبقية دول الخليج تتأثر بالضرورة بطبيعة اقتصاديات دول المنطقة وبمصادر الدخل الرئيسية فيها ، كما انها تتشكل تبعاً للاعتبارات والمتغيرات التي تحكم التركيبة الاقتصادية والاجتماعية في هذه

الدول . وبصفة عامة يمكن التعميم بأن طبيعة الاقتصاد القومي لدولة الكويت وباقي الدول الخليجية تتشابه الى درجة كبيرة قد تصل في بعض الاحيان الى درجة التطابق في بعض مجالات النشاط الاقتصادي وذلك مع الاخذ في الحسبان الفارق في درجة النمو الاقتصادي وفي تطور المفاهيم الاجتماعية في الكويت عنها في بقية دول الخليج نتيجة الخبرة التراكمية التي اكتسبتها نظرا لريادتها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي استخدامات الحسابات القومية .

ان تقسيمات تقديرات الناتج القومي في الكويت ودول الخليج تتبع تقسيمات مصادر الدخل الرئيسية والتي يمكن اجمالها في المصادر التالية :

- ١ - قطاع النفط .
- ٢ - القطاعات غير النفطية والتي تشمل اوجه النشاط التالية :
 - الزراعة والصيد .
 - الصناعات التحويلية .
 - الكهرباء والغاز والمياه .
 - التشييد .
 - تجارة الجملة والتجزئة .
 - النقل والتخزين والمواصلات .
 - البنوك والتأمين والخدمات المالية .
 - خدمات اخرى .

وبغض النظر عن تقسيمات تقديرات الناتج القومي في الكويت وفي دول الخليج ، فانه يؤخذ على بيانات واحصاءات الحسابات القومية معاناتها من بعض القصور وعدم تجانسها ، على الرغم من مجهودات الهيئات المسؤولة لتحسين كمية ونوعية هذه البيانات والاحصاءات . ان بيانات واحصاءات الحسابات القومية في دول المنطقة يشوبها عدم التغطية الكاملة للقطاعات غير النفطية ، كما ان بيانات الاسعار وتحركاتها غير كافية مما يصعب معه استخدام المؤشرات الملائمة لحسن وضع وتنفيذ ورقابة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

مداخل زيادة فاعلية الحسابات القومية

ان الدراسات التحليلية والاقتصادية لتجارب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم ، وبخاصة دول العالم الثالث ، قد اثبتت ان نجاح هذه الخطط يتطلب ضرورة تطويع الادوات العلمية والعملية المستخدمة في هذا المجال

بما يتفق مع المحددات والمتغيرات البيئية ، وعليه فإن اقتراحاتنا لزيادة فاعلية استخدامات الحسابات القومية في كل من الكويت وبقية دول الخليج ستكون في اطار المحددات والمتغيرات البيئية التي سبق لنا ان اشرنا اليها في مقدمة هذا البحث . ويمكن تلخيص اقتراحاتنا في ظل هذا المفهوم فيما يلي :

اولا : الاتفاق على مجموعة محددة من مبادئ المحاسبة المتعارف عليها تلتزم باتباعها جميع وحدات النشاط على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية عند اثبات عملياتها وعند تصوير قوائمها المالية (تقارير الاداء) . ان مثل هذا الاجراء يضمن وحدة المبادئ المحاسبية المستخدمة على المستوى القومي ، كما يضمن اتساق بيانات وحدات النشاط الامر الذي يساعد في عملية تجميعها لاغراض الحسابات القومية .

ثانيا : الاتفاق على معايير المراجعة المتعارف عليها وعلى اجراءاتها مع وضع قانون لشرف المهنة يحكم مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك لضمان رقابة استخدام وحدات النشاط في الاقتصاد القومي لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها .

ثالثا : التزام وحدات النشاط باصدار قوائمها المالية على فترات دورية قصيرة (ربع سنوية) ، مع ضرورة ارسال صورة من هذه القوائم الى هيئة مركزية واحدة حتى تتمكن الجهات المختصة باعداد الحسابات القومية من تجميع وتحليل المعلومات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة على فترات دورية مما يزيد فاعلية بياناتها واحصائياتها .

رابعا : تصميم مجموعة من التقارير تتفق واحتياجات الحسابات القومية تلتزم بتقديمها وحدات النشاط على مستوى الاقتصاد القومي الى الجهات المختصة على فترات دورية . الامر الذي يترتب عليه اعداد الحسابات القومية دون الاعتماد على التقديرات بدرجة كبيرة — حيث ان الاعتماد الزائد على التقديرات كما هو متبع الان — يجعل من بيانات واحصاءات الحسابات القومية مجرد مؤشرات للاتجاهات بدلا من مؤشرات تعكس واقعا فعليا وحقائق ملموسة .

خامسا : تدريب مجموعة من العاملين في مجال الحسابات القومية تدريباً علمياً وعملياً لدى الدول ذات الخبرة المتعمقة في هذا المجال — انجلترا والولايات المتحدة الامريكية — ونقترح ان تتراوح فترة التدريب العملي بين ثلاث وخمس سنوات وذلك بدلا من البرامج التدريبية التي تقوم على مجرد الزيارات الميدانية ، وعلى التعرف الشكلي لاساليب العمل ، مع وضع مجموعة من الحوافز المغرية لضمان بقاء هذه الخبرات المدربة في نفس مجال العمل .

سادسا : زيادة امكانية تحليل وتبويب بيانات واحصاءات الحسابات القومية حتى يمكن استخدام الادوات العلمية الحديثة المتعارف عليها في مثل هذا النوع من العمل ، ومن اهم هذه الادوات تطبيق اسلوب البرامج الرياضية التي تحوى تحديدا كليا لاهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل الانتاج ، والدخل ، وبدائل التكنولوجيا في صورة معاملات فنية مختلفة الاوزان .

سابعا : تشجيع القيام بالدراسات العلمية التي تتفق مع محددات ومتغيرات البيئة وذلك لضمان رفع الكفاية الانتاجية لمدخلات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتمثيل في ذلك الدراسات التي تحدد القطاعات الاستراتيجية في تحديد معدلات النمو الكلية حتى يمكن توجيه الاستثمارات الى هذه القطاعات القيادية ، وكذلك الدراسات الخاصة بالمقدرة الفنية والادارية للسكان ومدى ملاءمتها للتغير التكنولوجي في وسائل الانتاج ، واخيرا تتمثل بالدراسات المقارنة لاختيار التكنولوجيا والتي تقوم على دراسة الكفاءة الكمية لمختلف طرق الانتاج مع تحليل كافة صور استخدامات راس المال وانتشار المواقع او التركيز ، وحجم الصناعات واستخدام القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة .

ثامنا : دراسة اماكن تعديل مكونات القوائم المالية لوحداث النشاط وذلك عن طريق اضافة قوائم مالية مستحدثة تظهر نتائج النشاط واصول وخصوم وحدات النشاط بما يتفق مع المفهوم الذي يحكم بيانات الحسابات القومية ، او دراسة اماكن تطبيق اقتراح جمعية المحاسبة الامريكية ، بعرض بيانات وحدات النشاط في القوائم المالية على اساس الاسعار الجارية ، وكذلك على اساس الاسعار التاريخية (٢٤) .

الخلاصة :

ان تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية يجب ان تقوم بالضرورة على تخطيط سليم لجميع الامكانات والموارد المتاحة ، وذلك بهدف استغلالها باقصى كفاية ممكنة حتى يمكن الوصول الى الاهداف المرجوة . ان التخطيط السليم يتطلب توافر قدر معين من المعلومات والمؤشرات التي تساعد المخطط الاقتصادي والاجتماعي على وضع الخطط الملزمة والتي تتوافق مع المحددات والمتغيرات البيئية .

ان بيانات واحصاءات الحسابات القومية تلعب دورا اساسيا في عمليات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، اذ ان تكامل وسلامة الحسابات القومية

يضمن الوصول الى القرارات التخطيطية الملائمة كما انه يساعد في ضمان كفاية التنفيذ وفي الرقابة على الاداء التخطيطي .

ان بيانات واحصاءات الحسابات القومية في دولة الكويت وبقية دول الخليج تعاني من بعض القصور ، ومن عدم كفايتها وعدم تجانسها ، الامر الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على تحقيق اهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى دول المنطقة .

ان تحسين كفاءة استخدام بيانات واحصاءات الحسابات القومية على المستوى الاقليمي لدول الخليج يتطلب القيام ببعض الاجراءات التصحيحية التي تتلاءم وطبيعة المتغيرات والمحددات البيئية ، والتي تتفق مع الاتجاهات الحديثة المعمول بها في الدول ذات الخبرة العملية في هذا الشأن .

الهوامش

1. Shih Cheng Yu "Micro-Accounting and Macro-Accounting", **Accounting Review**, Vol. XII (January 1966), PP. 8-20.
2. J.R. Hicks, **The Social Framework**, (New York: Oxford University Press, 1942), Ch. 18.
3. Shih Cheng Yu, "An Appraisal of Macro-Accounting". **Aspects of Contemporary Accounting**, University of Florida, Accounting Series No. 4, 1966, PP. 25-43.
4. Sam Rosen, **National Income**, (New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1963), P. 4.
5. Paul Studenski, **The Income of Nations**, (New York: University Press, 1958), P. 83.
6. Eric Roll, **A History of Economic Thought**, (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall Inc, 1956), P. 100.
7. Joseph A. Schumpeter, **History of Economic Analysis**, (New York: Oxford University Press, 1954), P. 241.
8. Rosen, **Op. Cit.**, P. 9.
9. Nicholas Kaldor, "The 1940 White Paper On National Income and Expenditure", **Economic Journal**, Vol. LI (September, 1942), PP. 181-191.
10. Edward F. Denson, "Report on Tripartite Discussions of National Income Measurement", **Studies in Income and Wealth**, Vol. 10, Conference on Research in Income and Wealth, (New York: National Bureau of Economic Research, 1947).
11. **The National Economic Accounts of the United States**, Hearing before the Subcommittee on Economic Statistics of

the Joint Economic Committee, Congress of the United States, 85th Congress, First Session (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1957), P. 74.

12. National Income Committee, **A Survey of Economic Accounting**, (Columbus, Ohio: American Accounting Association, 1958), P. I.
13. Schumpeter, **Op. Cit.**, P. 23.
14. Richard Stone, "Functions and Criteria of a System of Social Accounting", **Income and Wealth**, ed. Erik Lundberg, (Cambridge, England: Bowes & Bowes, 1951), PP. 7-8 .
15. D.R. Scott, **The Cultural Significance of Accounts**, (New York: Henry Holt and Co., 1931), PP. 194-290.
16. David Linowes, "Socio-Economic Accounting", **Journal of Accountancy**, Vol. CXXVI (November 1968), PP. 37-42.
17. Department of Commerce, **National Income, 0954 Edition**, Supplement to the Survey of Current Business), Prepared by the National Income Division of the Office of Business Economics, (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1954), P. 30.
18. **A Critique of the United States Income and Product Accounts, Studies in Income and Wealth**, Vol. 22, (Princeton: National Bureau of Economic Research, 1958), P.3.
19. American Accounting Association, Committee to Prepare a Statement of Basic Accounting Theory, '*A Statement of Basic Accounting Theory*', (Evanston, Ill.: American Accounting Association, 1958).
20. Robert B. Bangs, "The Definition and Measurement of Income", **Accounting Review**, Vol. XV. (September, 1940), PP. 353-371.
21. Norton M. Bedford, **Income Determination Theory: An Accounting Framework**, (Reading, Mass.: Addison-Wesley Co., 1965), P. 45.
22. Hollis B. Chenery and Paul G. Clark, **Inter-Industry Economics**, (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1959), PP. 198-200.
23. United Nations Department of Economic and Social Affairs, **A National Accounts and Supporting Tables: Studies in Methods**, Series F, No. 2, Rev. 2 (New York: The United Nations, 1964).
24. American Accounting Association, **Op., Cit.**



مراجع عامة

- 1- T. Gampling, **Societal Accounting**, (London: George Allen & Unwin Ltd. 1974).
- 2- D. Linowes, "Socio-Economic Accounting, " **Journal of Accountancy**, Vol. 126, No. 5 (November 1968), PP. 37-42.
- 3- S. Mobley, "The Challenges of Socio-Economic Accounting, " **Accounting Review**, Vool. XIV, No. 4. (October 1970), PP. 762-768.
- 4- K. Most, "An Accountant Looks at Social Accounting", **Accounting and Business Research**, Vol. 2, (1972), PP. 264-274.
- 5- United Nations Department of Economic and Social Affairs, **A system of National Accounts, Studies in Methods**, Series, No. 2, Rev. 3, (New York: United Nations 1968).
- 6- M. Yanovsky, **Anatomy of Social Accounting Systems**, (London: Chapman and Hall, 1969).

مجلد السنة السادسة

يمكن الحصول على اعداد السنة السادسة مجلدة من ادارة المجلة مباشرة مقابل اربعة دنانير ، كما يمكن تزويد الراغبين في الحصول عليها خارج الكويت بالبريد الجوي مقابل خمسة دنانير أو ما يوازيها للأفراد واثنى عشر ديناراً أو ما يوازيها للهيئات والمؤسسات .

كما توجد لدى ادارة المجلة مجلدات السنوات السابقة بالاسعار التالية :

السنة	الكويت / ديناراً		الخارج / ديناراً	
	أفراد	مؤسسات	أفراد	مؤسسات
الاولى	٦	١٢	٧	١٥
الثانية	٦	١٢	٧	١٥
الثالثة	٥	١٠	٦	١٢
الرابعة	٥	١٠	٦	١٢
الخامسة	٥	١٠	٦	١٢

صدر حديثاً عن :

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

اللغة	ثمن النسخة		اسم المطبوع
	دولار	د.ك	
انجليزي / عربي	٤٠	١٠	الطاقة في الوطن العربي (٣ أجزاء)
عربي / انجليزي / فرنسي	١٦	٤	مصطلحات اقتصاديات الطاقة
انجليزي	١٢	٣	الطاقة الشمسية في الوطن العربي
عربي / انجليزي	٤	١	تطورات الطاقة : استهلاك ، سياسات ، مصادر
عربي / انجليزي	١٠	٢.٥	مجالات التعاون بين اسكندنافيا والدول العربية
انجليزي	٦	١.٥	الصناعات اللاحقة لانتاج البترول
انجليزي	١٠	٢.٥	مصادر التنمية ومشكلاتها
نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (شهرية بالعربية والانجليزية)			
	١٦	٤	الاشتراك السنوي
مجلة « النفط والتعاون العربي » (فصلية - بالعربية ، مع ملخصات بالانجليزية)			
	١٢	٣	ولاشتراك السنوي : للأفراد
	٤٠	١٠	للمؤسسات

• تطلب من : ادارة الاعلام ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - ص.ب ٢٥٥١ - الصفاة - الكويت .